الفصل الخامس

أثر التشريع الإسلامى فى إعادة توزيع الدخل

المبحث الأول : موقف الإسلام من تفاوت الدخل .

المبحث الثاني : الأثر الاقتصادي لنظام المواريث .

المبحث الثالث : ليست الزكاة ضريبة .

المبحث الرابع : أثر الزكا ة في التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول
موقف الإسلام من تفاوت الدخل

اقتضت حكمة الله ﷻ ، استقامة أمر الكون على نحو تنظيم هرمي ، يكون في أعلاه أمير واحد ، يليه طبقة عليا تليها طبقات أوسع منها حتى قاعدة الهرم الاجتماعي ، وإزاء هذه الضرورة المعاشيه ، لم يرتب الله حقا لتمايز بشر على بشر.

وأعطى الله ﷻ لهذا التفاوت مبرراً عقيدياً يتمثل في الابتلاء فقال الله ﷻ

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[الأنعام: ١٦٥].

كما أبان الله جل شأنه فى كتابه الكريم مبرراً اجتماعياً يمكن به أن يسخّر المجتمع بعضه للبعض في المنافع الاقتصادية كضرورة لازمة لتقسيم العمل ، فقال الله سبحانه وتعالى

﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ ﴾

[الزخرف: ٣٢]

والخلاصة أن التفاوت ينتهي به الأمر إلى التسخير المتبادل نظراً لاحتياج كل طبقة إلى الأخرى على أساس من التعاون والتضامن والتكامل بغير ماكبر ولا استعلاء لهذا على ذاك.

ومما سبق هنا يتضح عدم واقعية فرض الاقتصاد الوضعي الذي يرى أن أزمة العلاقة بين الموارد والحاجات لن تحل قبل «وصول أفراد المجتمع لمستوى دخل أفضل فرد منهم» فلو تحقق ذلك لما احتاج الناس بعضهم إلى بعض ، ولما نهض النشاط الاقتصادي.

فتفاوت الأرزاق يرتب وضعاً ضرورياً لتقسم العمل وتسخير الناس لبعضهم البعض، لأن العلاقات الاقتصادية قائمة على أساس المنافع المتبادلة ، وهذا التفاوت .. لا دخل فيه لأحد، ولا يرتب للغنى حقاً إنسانياً أفضل .. لأن العبرة بتقوى الله ﷻ

﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ ﴾

فلا طبقية اجتماعية في الإسلام .. فالأكرم ليس الأغنى ولكن الأتقى .

وحين طلب الكفار التمايز الطبقي لهم في مجلس الرسول ﷺ ، وطلبوا أن يكون لهم وقت خاص لا يجلس فيه بلال الحبشي وصهيب الرومي وسلمان الفارسي .. أبى الله ﷻ عليهم ذلك ، وقال سبحانه وتعالى :

﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢]

فقوام العلاقات الإنسانية في الإسلام .. الأخوة في الله

﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ .....﴾[الحجرات: ١٠].

وعلى ذلك فإن التكوين الإيماني للمجتمع الإسلامي على أساس التنافس على البر والتقوى وفضائل الأعمال ، يتيح فرصة متكافئة في الخير للجميع مهما كان مستواه الاجتماعي ، ولا يعطى حقا لأحد من البشر أن يتسلط على أحد بحجة مال أو سلطان ، وبذلك يسود الأمن الاجتماعي و يتحقق الرخاء الاقتصادي الذي لا يزدهر إلا في بيئة آمنة .

كما أن هذا التوجه يحول دون سيطرة رأس المال على الحكم ، والذى يتحول بالنظام العام للمجتمع إلى مراعاة مصلحة فئة اجتماعية على حساب غيرها من الفئات .

واستقبال المؤمن لنصيبه من الرزق الذي قد يكون وافراً، لن يوقعه في براثن الكبر والغرور الذي يصل بصاحبه إلى حد الاستعلاء على الناس بأسلوبه الاستهلاكي المستفز ، ويزيد من آثام المترفين في المجتمع ، بل سيعتبر نصيبه من رزق الله ﷻ ، فضل ينبغى استقباله بما يليق به من الشكر والحرص على مرضاة الله ﷻ فيه تحصيلاً أو إنفاقاً .

واستقباله للرزق وإن قل سيكون مبنيا على رضى بقضاء الله له ، طالما لم يقل الدخل نتيجة استغلال طبقي أو ظلم اجتماعي .

وخطورة النظر إلى التفاوت في الأرزاق على اعتبار أنه تمايز طبقي ، أن هذا المفهوم يؤدى إلى تحريش طبقي وصدام اجتماعي .. يعود على الأمة بالدمار الاقتصادي ويهدد بنيتها الإنتاجية .

وهو أمر حذر الله منه ، وزاده ترهيبا ، بأن جعل ذلك نوعا من العذاب الذي ينبغى أن يتحاشاه الجميع .. فقال سبحانه وتعالى :

﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾[الأنعام: ٦٥].

ولاشك فى أن مقومات الترابط الأسرى القائمة على البر وصلة الرحم ومودّة ذوى القربى ومراعاة حق الجار، فضلاً عن مكارم الأخلاق التى يحرص عليها كل أفراد المجتمع .. كل تلك المقومات الإيمانية .. لا تدع فرصة لحقد متبادل أو لعداء اجتماعي .

وإضافة لما سبق ، فإن نظام المواريث يؤدى دورا هاما في الحد من التطلعات الطبقية ، على نحو ما سيأتي تفصيلة في المبحث الثاني .

والخلاصة :

أن الإسلام بحرصه على تعميق الترابط الاجتماعي بقيم صلة الرحم والإحسان إلى ذوى القربى وحقوق الجار والأخوة في الله ، وبتوجهاته الاقتصادية في إعلاء فضيلة التقوى وتأسيسه للتفضيل الاجتماعي على أساس عمق ممارسة القيم وجعل ذلك فوق كل الاعتبارات المادية .. وتقريره أجر الكفاية العادل للعامل .. وإقامته لفريضة الزكاة التى تحقق إعادة توزيع مشروعة ومقبولة للدخل القومي .. وإقراره لنظام المواريث الذي يحقق الانتقال السلمي للثروة القومية من جيل إلى جيل .

كل تلك الاعتبارات لا تدع فرصة للصدام الاجتماعي أو للصراع الطبقي الذي يهدد الكيان الاجتماعي ومن ثم الكيان الاقتصادي للأمة .

والتاريخ الإسلامي خير شاهد على أنه على مدى ما يزيد من حضارة ازدهرت واستقرت لألف عام .. لم تقع حادثة واحدة لصدام طبقي شنها الفقراء على الأغنياء .